

المفاهيم الأمنية

المفاهيم الرئيسية للمهاجرين والنازحين داخليًا واللاجئين وطالبي اللجوء

Key Concepts of Migrants, Internally Displaced Persons, Refugees and Asylum Seekers

تُعد حركة البشر ظاهرةً متقدمةً منذ وجود الإنسان نفسه، وترتبط بالحركة التاريخية للشعوب عبر العالم. ويتأثر تدفق الناس عبر الحدود، سواءً أكان بدعوة أم قسرًا، بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. ومن بين الفئات الأوسع للمهاجرين، يُعد النازحون داخليًا واللاجئون وطالبو اللجوء الأكثر ضعفًا، حيث يعانون معاناة شديدة تشمل انعدام الأمان، وضعف الوصول إلى الخدمات، وسوء المعاملة. وبالنسبة إلى صانعي السياسات العرب في المنطقة، فإن إتقان هذه المفاهيم والفئات الفرعية يكتسب أهمية بالغة في ظل استمرار النزاعات، والجمود الاقتصادي، وتغير المناخ.

تهدف ورقة السياسات هذه إلى توضيح المفاهيم الرئيسية والفئات الفرعية المرتبطة بالهجرة، مع تسليط الضوء على الفئات الأكثر هشاشة، مثل النازحين داخليًا واللاجئين وطالبي اللجوء. كما تستعرض حقوقهم واحتياجاتهم، وتقدم توصيات لصياغة سياسات فعالة، خاصةً في المنطقة العربية، لمواجهة تحديات النزاعات المستمرة، وتدحرج الأوضاع الاقتصادية، وتأثيرات تغير المناخ.

وتتناول الورقة بالدراسة الفئات المختلفة للمهاجرين، مع التركيز تحليليًّا على أوضاع النازحين داخليًا واللاجئين وطالبي اللجوء، من حيث التحديات التي يواجهونها وسبل تحسين تلبية احتياجاتهم. كما تسعى إلى وضع إطار استجابي جماعي يستند إلى التعاون الإقليمي والسياسات القائمة على الأدلة والحقوق، بما يتواافق مع الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والسياسية للمنطقة.

من هم المهاجرون: المفاهيم الرئيسية والفئات الفرعية

تعكس الهجرة مجموعةً واسعةً من الخيارات، بدءًًا من البحث عن العمل ووصولًا إلى الهروب من العنف والكوارث. وعلى مستوى السياسات، من المهم التمييز بين الفئات الفرعية للمهاجرين، بمن فيهم النازحون، الذين يُنظر إليهم باعتبارهم فئة ذات حاجة ملحة، حيث يضطرون للفرار من خطر أو دمار يهدد حياتهم.

1. المهاجرون

المهاجر هو شخص ينتقل من مكان إلى آخر، سواءً لمسافة قصيرة داخل البلد أو إلى بلد آخر، عادةً ولكن ليس دائمًا، بحثًا عن حياة أفضل. وقد تكون الهجرة داخلية (داخل الدولة) أو دولية (عبر الحدود).

2. النازحون داخلياً

النازحون داخلياً هم أشخاص أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب نزاع مسلح، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو كوارث من صنع الإنسان، أو حالات طوارئ، دون عبور حدود دولية. وعلى الرغم من نزوحهم، فإن النازحين داخلياً لا يفقدون الحماية القانونية من حكوماتهم؛ إذ تظل مسؤوليات الحكومة تجاههم ومنحهم حقوقهم محفوظة.

أبرز خصائص النازحين داخلياً

- النزوح الداخلي:** يُجبر النازحون على الانتقال داخل بلدتهم، لكنهم يكونون خارج مكان إقامتهم أو مجتمعهم أو منطقة نشاطهم الاقتصادي المعتادة.
- مكامن الضعف:** يواجه العديد من النازحين داخلياً عقبات خطيرة، مثل انعدام الحصول على الخدمات الأساسية، أو المساعدات الإنسانية، أو الحماية القانونية. وتزداد مخاطر تعرضهم للأذى في ظل محدودية إمكانية الاستفادة من الضمانات القانونية؛ حيث يظلون تحت سلطة حوكمةتهم الوطنية.
- الحماية القانونية:** على عكس اللاجئين، يتمتع النازحون داخلياً بالحماية بموجب قوانين بلدتهم الأصلية والتشريعات الدولية لحقوق الإنسان. لكن عدم الاستقرار السياسي والحروب غالباً ما تعيق هذه الحماية.

3. اللاجئون

اللاجئ هو شخص يُجبر على مغادرة بلده التي ولد فيها بسبب خشية التعرض للاضطهاد أو العنف القائم على أساس العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الرأي السياسي، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة. ويتمتع اللاجئون بالحماية الدولية نظراً لظروف فرارهم؛ حيث لا يمكن للدول الضيفة إعادةهم إلى أوطنهم التي قد يتعرضون فيها للخطر.

أبرز خصائص اللاجئين

ينزح اللاجئون خارج حدود دولتهم الأصلية بسبب خطر الاضطهاد أو العنف ويضطرون للبقاء في الخارج.

الإطار القانوني الدولي: تم توفير الإطار القانوني الدولي لحماية اللاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين وبروتوكولها لعام 1967؛ حيث تنظم هذه الصكوك حقوق اللاجئين، مثل: الحق في عدم إعادتهم إلى بلد قد يتعرضون فيه لخطر الاضطهاد (مبدأ عدم الإعادة القسرية).



الحماية والاستجابة وتقديم المساعدات: يعتمد اللاجئون في الغالب على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمات الدولية والدول المضيفة لتوفير الحماية والمساعدات الإنسانية.

4. طالبو اللجوء

طالبو اللجوء هم أشخاص فروا من بلدانهم الأصلية وطلبوا الحماية في دولة أخرى. ولكونهم لم يتم البت في اعتبارهم لاجئين، فإنهم لا يتمتعون بنفس الحماية القانونية المكفولة للاجئين المعترف بهم. وقد يواجهون خطر رفض اللجوء أو إمكانية ترحيلهم أو تغيير وضعهم القانوني.

أبرز خصائص طالبي اللجوء

- **طلب الحماية الدولية:** يحق لطالبي اللجوء، بموجب هذا الطلب، التقدم للحصول على صفة لاجئ في الدولة التي يسعون للجوء إليها؛ حيث يتم تقييم حالتهم وفقاً لتشريعات تلك الدولة والاتفاقيات الدولية.
- **عدم اليقين القانوني:** تشيع حالة من عدم اليقين القانوني لدى طالبي اللجوء في ظل انتظارهم البت في طلباتهم، مما قد يؤدي إلى تولد شكوك وعدم استقرار نفسي لديهم بشأن قبول طلباتهم.
- **التعرض للمخاطر:** غالباً ما تتفاقم أوضاع طالبي اللجوء بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، مثل الاحتجاز، وعدم الحصول على الخدمات الأساسية، ووجود صعوبات في إثبات مزعمهم.

أهمية حماية المهاجرين

غالباً ما يتعرض المهاجرون، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون وطالبو اللجوء، لمستويات عالية من الضعف والمخاطر، خاصة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والتزاعات والضغوط البيئية. إن حماية حق هذه الفئات في الحياة والأمن ليست مجرد واجبات أخلاقية وإنسانية فحسب، بل هي أيضاً ضرورة حتمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي والتماسك الاجتماعي والأمن الإنساني.

1. حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية

يتمتع النازحون داخلياً واللاجئون وطالبو اللجوء بحق الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل: الحق في الحياة، والأمن، والتعليم، وتلقي الرعاية الصحية. وهذه الحقوق منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية اللاجئين، التي تساعد الدول على الاستجابة لها.



2. المساهمات الاقتصادية

تسهم تدفقات الهجرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة والمضيفة للمهاجرين، من خلال تحويلات المغتربين، وتوفير العمالة، وتنمية أنشطة المشاريع. ومع ذلك، قد لا يمكن اللاجئون والنازحون داخلياً من المساهمة بشكل كامل في اقتصاد الدولة المضيفة بسبب وضعهم القانوني وقيود الحركة المفروضة عليهم.

3. الأمن الإقليمي والمعالي

في حال عدم توفير رعاية مناسبة للمهاجرين، قد تنشأ فوضى تزيد من احتمالية تعرض الفئات الضعيفة للإساءة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري. لذلك، من الضروري تلبية احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء لتعزيز الاستقرار الإقليمي، ومنع الآثار طويلة الأجل للنزوح على البيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع.

تحديات تعوق حماية المهاجرين

على الرغم من الاتفاق الواسع على أن حماية النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء تعتبر أولوية، فإن هناك مجموعة من التحديات التي تعرّض تنفيذ التدخلات الازمة لتوفير الحماية الفعالة. وتُصبح هذه التحديات أكثر إلحاحاً في المناطق التي لا يزال النزوح يشكل فيها مخاوف كبيرة على المستويات السياسية والبيئية، وكذلك فيما يتعلق النزاعات.

ومن بين هذه التحديات ما يلي:

1. العقبات السياسية والقانونية

لا تتوافق القوانين الوطنية في العديد من الدول مع الاتفاقيات الدولية الهدافـة إلى حماية اللاجئين، مما يُحدث تحديات كبيرة في منح الشخصية القانونية لهم. كما أن عملية منح اللجوء غالباً ما تكون عشوائية ومرهقة إلى حد بعيد للأسر طالبة اللجوء.

2. قلة الموارد

تعاني العديد من الدول ذات الموارد المحدودة من نقص في الإمكانيات الازمة لتوفير الخدمات لللاجئين والنازحين داخلياً. وقد أدى ذلك إلى صعوبات في الحصول على خدمات التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والخدمات القانونية.

3. التمييز وكراهية الأجانب

في الدول المضيفة، يمكن أن تتعرض فئات معينة من الأفراد، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء، لأنواع مختلفة من التمييز وكراهية الأجانب والإقصاء الاجتماعي. وهذا الأمر لا ينتهي كرامتهم وحقوقهم الإنسانية فحسب، بل يحول أيضًا دون اندماجهم في المجتمعات المحلية.

الوصيات

لتعزيز حماية ورفاهية النازحين داخليًّا واللاجئين وطالبي اللجوء في المنطقة العربية، تم إعداد التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات، وهي:

1. تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية

ينبغي على الدول مواعنة قوانينها الوطنية مع الصكوك الدولية الرامية لحماية اللاجئين وحقوق الإنسان، ومن ثم حصول طالبي اللجوء واللاجئين على وضع لجوء منصف وتوفير ضمانات قانونية لهم. ويتضمن ذلك إضفاء الطابع النظامي على وضعهم القانوني، وتوضيح المسارات المتاحة للهجرة القانونية، وضمان حقهم في الوصول إلى العدالة بشكل سليم.

2. تعزيز التعاون الإقليمي

نظرًا لحجم النزوح والهجرة في المنطقة العربية، يتبعُن على الدول التعاون عبر هيئات إقليمية مثل جامعة الدول العربية. وهذا يستلزم التشجيع على تبني أفضل الممارسات، وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة المالية والفنية للدول المضيفة لللاجئين، ومواعنة السياسات الخاصة باللجوء.

3. دعم الاندماج والقدرة على الصمود

يجب أن يحصل اللاجئون والنازحون داخليًّا على خدمات التعليم والرعاية الصحية وأن تتوافر لهم فرص العمل، وذلك ضمن مسؤوليات الحكومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على تحسين سبل العيش وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المهاجرين وسكان الدول المضيفة.

4. معالجة الأسباب الجذرية للنزوح

من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي وحل النزاعات لمعالجة الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى النزوح، ومنها النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات البيئية. كما تُعد الجهود الوقائية، مثل برامج بناء السلام والتكيف مع تغير المناخ، خطوات مهمة للحد من الهجرة القسرية من منبعها.



خاتمة

تُشكّل حماية وإدماج النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء ركيزةً أساسيةً لضمان الاستقرار وتعزيز رفاهية الشعوب في مختلف أنحاء العالم، ولا تقتصر على كونها واجباً أخلاقياً وقانونياً فحسب. ويمكن للحكومات المساهمة في بناء مجتمعات أكثر قدرةً على الصمود وتضم جميع الفئات من خلال الاعتراف بتعقيدات الهجرة والنزوح، وإرساء آليات حماية فعالة، ولمواجهة تحديات الهجرة بنجاح، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير الأنظمة القانونية، واحترام حقوق الإنسان وكرامة الجميع دون استثناء.

المراجع

- African Union (AU). "Migration Policy Framework for Africa and Plan of Action (2018 - 2030)," May 2018.
- Bronwen, M. "Legal Identity in Forced Displacement Contexts," Norwegian Refugee Council (NRC), 2021.
- Clutterbuck, M., Cunial, L., Barsanti, P, Gewis, T. "Establishing Legal Identity for Displaced Syrians," Forced Migration Review, 2021.
- International Federation of the Red Cross & Crescent (IFRC). "Migrant Protection: Addressing the Needs of Refugees, Asylum Seekers, and IDPs," IFRC, 2021.
- International Organization for Migration (IOM). "Glossary on Migration." International Organization for Migration, 2019.
- International Organization for Migration (IOM). "World Migration Report 2022," IOM, 2022.
- Latonero, M., Hiatt, K., Napolitano, A., Clericetti, G., Penagos, M. "Digital Identity in the Migration & Refugee Context: Italy Case Study," 15 April 2019.
- Manby, B. "Identification in the Context of Forced Displacement," Identification for Development (ID4D), World Bank, 2016.
- Norwegian Refugee Council (NRC). "Access to Legal Identity and Civil Documentation Among IDPs in Yemen," March 2024.
- Norwegian Refugee Council (NRC). "Right from the Start: Birth Registration in Rhino Camp," March 2024.
- United Nations Development Programme (UNDP). "Drafting Data Protection Legislation: A Study of Regional Frameworks," 28 March 2023.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Global Trends: Forced Displacement in 2023," UNHCR, 2024.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Guidance on Registration and Identity Management," February 2020.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Handbook for Registration Procedures and Standards for Registration, Population Data Management and Documentation," September 2003.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Refugee Protection in the Arab Region," UNHCR, 2023.



United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). “UNHCR Global Action Plan to End Statelessness: 2014-2024,” UNHCR, 2024.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). The Refugee Convention, 1951, UNHCR, 2024.

Vargas, G. “Mechanisms for Accessing Legal Identity for Migrants in Central America, Mexico and the Dominican Republic,” International Organization for Migration (IOM), San José, Costa Rica, 2023.

Received 20 Aug. 2025; Accepted 25 Aug. 2025; Available Online 12 Oct. 2025.

**Arab Center for Technical Cooperation on
Migration and Border Management**

Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض، المملكة العربية السعودية



Production and hosting by NAUSS



Email: MBC@nauss.edu.sa

doi: [10.26735/ANAV4230](https://doi.org/10.26735/ANAV4230)